في "اليوم العالمي لحقوق الانسان"

أهالي المعتقلين والمفقودين وجمعيات ولجان طالبوا الدولة مجدداً بـ"كشف الحقائق"

المشاركون في المؤتمر الصحافي في نقابة الصحافة. (وسام موسى)

خمس جمعيات ولجان اهلية، معنية بقضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين اللبنانيين، ناشدت الدولة ايلاء موضوع المخفيين قسرا الاهتمام البالغ وكشف ملابسات اخفائهم والعمل على اعادتهم.

عقدت الجمعيات واللجان مؤتمرا صحافيا امس في نقابة الصحافة في "اليوم العالمي لحقوق الانسان" شاركت فيه رئيسة "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" وداد حلواني، ورئيس "لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" (سوليد) المحامي غسان مخيبر، وعضو "لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية" الاسير المحرر حسيب عبد الحميد، ورئيس "الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان" المحامي ابرهيم عبدالله، ورئيس "جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات" (عدل) وممثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر في لبنان هنري فورنييه وممثل منظمة العفو الدولية عبد السلام سيد احمد وممثلون لجمعيات اهلية وهيئات اجتماعية ونقابية وحشد من اهالي المفقودين والمخطوفين.

ورأت حلواني انه "في الحالات التي ثبتت فيها لهيئة تلقي الشكاوى عناصر كافية قدمها الاهالي لمعرفة الجهة المسؤولة عن الاخفاء القسري، يجب التحرك سريعا للسؤال والعمل على جلاء الحقيقة وعودة المخفيين قسرا الى ديارهم، عبر التعاون مع الدول الصديقة والهيئات والمنظمات الدولية المعنية".

واعلن سيد احمد ان "منظمة العفو ظلت تعمل في موضوع المفقودين اللبنانيين وفق تقريرها الصادر في تشرين الاول ١٩٩٧، ودعت الى تشكيل لجنة تحقيق لاستقصاء حالات الاشخاص الذين فقدوا".

وجاء في البيان الذي تلته حلواني باسم المشاركين: "ان المطالبة بمعرفة مصير ضحايا الاخفاء القسري في لبنان والعمل على عودتهم الى ديارهم هو امر طبيعي وبديهي جدا ولا يحتاج الى ايحاءات داخلية او خارجية ويجب ان يبقى بعيدا كل البعد من التجاذبات السياسية.

ماذا فعلت الدولة حيال هذه المشكلة الانسانية والقانونية وهي المسؤولة عن مصير مواطنيها في دولة القانون؟ ففي كانون الثاني ٢٠٠١ شكلت هيئة برئاسة الوزير فؤاد السعد، وقد انقضت المهلة المحددة للهيئة بعد انقضاء الاشهر الستة من ولايتها المحددة في تاريخ ٢٠٠١/٦/٩ ولم تنجز بعد الاهداف التي من اجلها تشكلت.

ونؤكد الاهمية البالغة التي تتسم بها مسألة الاخفاء القسري على الصعد الانسانية والقانونية والوطنية ونطالب الدولة بكل سلطاتها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ايلاء موضوع المخفيين قسرا في لبنان الاهتمام البالغ الذي يستحقه وفق احكام قرار الامم المتحدة الخاص بالاخفاء القسري، وذلك حتى كشف ملابسات اخفائهم والعمل الجدي على اعادتهم الى ديارهم.

كما نطالب الهيئة الرسمية الخاصة بتلقي شكاوى اهالي المفقودين بتحمل مسؤولياتها كاملة امام ضمير اعضائها وحكم التاريخ، عبر القيام بكل الاعمال التي يتطلبها تحقيق مهماتها على اكمل وجه. وفي شكل خاص اتمام ما يأتي:

– الاستمرار في الاستقصاء والتحري في شأن الطلبات التي عرضت عليها حتى جلاء الحقيقة كاملة.

– في الحالات التي توافرت فيها لدى الهيئة الادلة والعناصر الكافية التي قدمها الاهالي لمعرفة الجهة المسؤولة عن الاخفاء القسري، يجب التحرك سريعا للسؤال والعمل على جلاء الحقيقة وعودة المخفيين قسرا الى ديارهم".

وعقب الانتهاء من المؤتمر الصحافي وصلت برقية من "حركة التجدد الديموقراطي" اعربت فيها عن تضامنها الكامل مع هذا اللقاء وقالت: "ان ما تطالب به هيئاتكم هو من ابسط مستلزمات الطي النهائي لصفحة الحرب الاليمة التي عصفت بوطننا. ان طي صفحة الحرب وترسيخ قواعد الاستقرار والطمأنينة لا يستقيمان الا بالعدل والحقيقة. والسلم الكامل والدائم لا يبنى الا باحترام حقوق الانسان، كل انسان. ان وجودكم معا اليوم دليل على ان حقوق الانسان لا تتجزأ وحقوق المواطن واحدة في لبنان الواحد".

• تنظم "لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية" بالتعاون مع المؤسسات التربوية والاهلية والانسانية يوما تضامنيا مع قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية وتضامنا مع الشعب الفلسطيني، التاسعة صباح الاثنين المقبل امام بيت الامم المتحدة – ساحة رياض الصلح.

اجتماع قضائي لتنشيط عمل الدوائر والاقلام

بحثت هيئة التفتيش القضائي برئاسة القاضي طارق زيادة في اجتماع عقدته مع الرؤساء الاول لمحاكم الاستئناف في بيروت والمناطق طانيوس الخوري والياس موسى وسعيد ميرزا وعصام ابو علوان وعبد اللطيف الحسيني وعبد المنعم الحجار، في شؤون تتعلق بسير العمل في الدوائر القضائية وتسهيل فصل الدعاوى وبتها في اسرع وقت. لذلك عرض المجتمعون موضوع تطبيق اصول المحاكمات المدنية والجزائية بدقة وتنفيذ الاحكام وابلاغ الجزائية منها اصولا الى دوائر السجل العدلي.

وعرض الرؤساء الاول لمحاكم الاستئناف المعوقات وسبل حلها. ووضعت خطة عمل لتفعيل العمل القضائي في الدوائر والاقلام وتحقيق انضباط تام يؤدي الى تحقيق الشعار الذي وضعه القضاء وهو: "اذا كان ثمة قضاء مستقل فتكون هناك دولة واذا لم يكن قضاء فلا تكون دولة المؤسسات والقانون"

الامن العام يجدد التعاقد مع اطباء ومستشفيات ومختبرات

اعلنت المديرية العامة للامن العام تجديد التعاقد والتعاقد الجديد لسنة ٢٠٠٢ مع اطباء اختصاصيين (صحة + اسنان) ومستشفيات ومؤسسات طبية من مختبرات وصيدليات ونظارات طبية وادوات طبية وعلاج فيزيائي.

على الراغبين في التجديد توجيه كتاب الى دائرة الشؤون الصحية في مبنى فرن الشباك قرب مركز السجل العدلي – الطبقة الثانية وذلك ابتداء من ٢٠٠٢/١/٢ ولغاية ٢٠٠٢/١/٣١.

اما الاطباء والمستشفيات والمؤسسات والصيدليات الذين لم يسبق لهم ان تعاقدوا ويرغبون في ذلك فيمكنهم مراجعة دائرة الشؤون الصحية او مراكز الامن العام في المناطق للاطلاع على الشروط والمستندات اللازمة للتقدم بالطلب.